علم التركيب الوظيفي: في مشكلة الحدود بين النحو وعلم المعاني

طلال وهبه*

حسن الأبيض**

* حصل على الدكتوراه في الألسنية من جامعة السوربون بفرنسا عام 1989.
يعمل مدرساً في قسم اللغة العربية - جامعة البلمند - لبنان.

** حصل على الماجستير في اللغة العربية وآدابها من الجامعة اللبنانية عام 1982.
يعمل مساعد مدرس في قسم اللغة العربية - جامعة البلمند - لبنان.

1026-9576/2000/18/70/118-157

الملخص

نتناول في المطلب الأول من هذا البحث أفهوم «علم»، فنحدّد المنهج العلمي للبحث اللغوي بالاستناد إلى الألسنية المعاصرة، وإلى ما جاء عند اللغويين: الراغب الأصفهاني وأبي هلال العسكري.

ثم ننتقل في المطلب الثاني إلى ما جاء في تحديد علم النحو وعلم البلاغة. ويظهر في ما بيّناه أن إيلاء الأهمية الأساسية في التحليل النحوي للإعراب وجعل تبرير وجود أنواع الإعراب هدف النظرية النحوية دفع اللغويين العرب إلى وضع علوم المعاني والبيان والبديع في علم واحد، هو علم البلاغة، وفصلها مجتمعة عن علمي «الكلمة في حالة الإفراد» و «الكلمة في حالة التركيب» المشمولين بعلم النحو.

ولقد برهنا على أن اشتراك علم «الكلمة في حالة التركيب» وعلم المعاني في الموضوع الذي يتناولانه – وهو: «القول المفيد»، واشتراكها في طبيعة الوحدات الصغرى التي يتناولانها – وهي المستفردات ذات الوظيفة التركيبية، والتي لا يُفصل بين دالّها ومدلولها – يجعلهما في نظرنا جزأين لعلم واحد هو علم التركيب الوظيفي. والمكونات الأساسية التي يربط بينها هي: المتكلم والمُرسل والحال والمرجعية اللغوية. ويدرس هذا العلم المستفردات ذات الوظيفة التركيبية من حيث إن واحدها يستوجب الآخر، ومن حيث ارتباطها بالحال. ولا يدخل علم البيان في علم التركيب الوظيفي؛ لأنّ وحداته الصغرى ليست مستفردات، ولا يدخل علم البديع في علم التركيب الوظيفي، لأن أساليبه لا تدخل في المرجعية اللغوية.

مقدّمة

اللجوء إلى المنطق هو أحد الأساليب التي يستعملها الإنسان لإقامة علاقة له بما حوله. وهناك أساليب أخرى تختلف وتتعدد، منها مثلاً الإدراك الصوفي والإدراك الوحيي، وما إلى ذلك. والإنسان في كل هذه الأحوال باحث عن حقيقة الأشياء، أكان هذا البحث من نوع التلقي؛ معرفة وهبيّة، أم من نوع السعي؛ معرفة كسبيّة.

وما ينطبق على الإنسان بشكل عام ينطبق على الباحثين اللغويين؛ فلا بدّ من التساؤل عن طرق البحث عندهم، وأهدافها وموضوعها. فما المقصود بمصطلح «اللغوي»؟ هل اللغوي هو من يحفظ اللغة؟ أم من يُحسن تصحيح الأخطاء؟ أم اللغوي هو من يبحث عن قواعد اللغة، أي يسعى إلى تقعيد اللغة؟

لقد آثر القدماء تسمية الصنف الأول، أي حافظ اللغة، بالراوية، أما تصحيح الأخطاء اللغوّية عند من يرتكبها من المتحدثين والكّتاب، فليس في نظرنا الوظيفة الأساسية للباحث اللغوي، وإنما قد يكون ناتجاً فرعياً عن الدور الأساسي للغوي، فدور اللغوي الأساسي هو اكتشاف قواعد اللغة. أما طريقته في الاكتشاف فتعتمد الإدراك العقلي، وتُبعد أي نوع آخر من الإدراك، كالحدس والوحي ونحو ذلك.

فما ينطبق بشكل عام على كلّ دراسة أو بحث يعتمد طريقة الإدراك العلي ينطبق على البحث اللغوي أيضاً.

وبالتحديد، نحصر تسمية «علوم» بالمباحث التي تعتمد الإدراك العقلي طريقاً لها. ونرى أنه لا بد لنا في بداية هذا البحث من تحديد منهج للبحث اللغوي.

لهذا نعود إلى القدماء من اللغويين، على أنواعهم من نحويين وبلاغيين ومؤلفي معاجم، محاولين إعطاء تحديد للمنهج العلمي ينسجم مع اعتباره إدراكاً عقليا – المطلب الأول –، ثم نعمد إلى تحديد الوحدات الصغرى لما نسميه علم

التركيب الوظيفي، مشددين على ما يميز هذا العلم من علمَيْ النحو والبلاغة - المطلب الثاني -.

المطلب الأول: البحث اللغوي وأفهوم[1] علم

1 - مصطلحات القدماء

نعرض في هذه الفقرة المصطلحات الأساسية التي ترتبط بأفهوم علم عند القدماء. لم نجد هذه المصطلحات عند النحويين وإنما وجدناها في المعاجم المعرفية واللغوية. ويشغل تحديد أفهوم «علم» حيزاً كبيراً في المعاجم المعرفية، فنجد مثلا في باب العين المهملة من كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي[2] تفصيلاً لآراء القدماء من فلاسفة ومتكلمين ومناطقة في تحديد أفهوم علم.

كما نجدُ تعريفاً للمصطلحات المشتقة من أفهوم «علم» والمرتبطة به مثل: عالم ومعلوم، وإدراك وتصوّر، وتصديق وتخيّل وتعقّل ويقين ومعرفة، والعلم الحصولي والعلم الحضوري والإدراك عن دليل والعلم بالفعل والعلم بالقوة، والعلم الضروري والعلم النظري، إلخ.

وفضلنا العودة إلى المعاجم اللغوية، لأننا لا نسعى إلى مناقشة الآراء المتنوعة وهي ما يخص أفهوم علم، وإنما غرضنا استعارة مصطلحات القدماء لتوضيح المقصود بمنهج «علم» في الدراسات الألسنية؛ فإن اعتبار ميادين البحث التي تدرس اللغة وظواهرها علوماً يعني بالدرجة الأولى أنّ هذه الميادين ذات منهج علمي. فما المقصود بتعبير «منهج علمي»؟

نحاول في هذا الجزء من البحث الإجابة عن هذا السؤال، ونعود إلى اللغويين العرب الذين شرحوا معنى «علم» بغية استعارة مصطلحاتهم، لعلنا نوّفق في ترتيب هذه المصطلحات فيما بينها لإنتاج تعريف للمنهج العلمي يتوافق مع أساليب الدرس في الألسنية المعاصرة. والمعجمان اللذان اعتمدناهما لاقتباس هذه

المصطلحات هما: «مفردات ألفاظ القرآن» للأصفهاني، و«الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري.

جاء عند الأصفهاني: «العلم إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان أحدهما: إدراك ذات الشيء، والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي شيء هو منفي عنه»[3].

ويشتمل هذا التحديد على العبارات الأساسية الآتية: «إدراك الشيء»، بحقيقته»، «الحكم على الشيء»، «موجود له»، «منفي عنه».

أما المثال الذي يعطيه الأصفهاني على «إدراك ذات الشيء»، فهو الآية: **﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾** [الأنفال / 60]. والمثال الذي يعطيه على «الحكم على الشيء. . .» **﴿فإن علمتوهن مؤمنات﴾** [الممتحنة / 10].

واستناداً إلى التحديد الذي يعطيه الأصفهاني، لا بدّ من وجود مُدْرِكٍ ووجود مُدْرَك، والمُدرِك عاقل حتماً، والمُدرَك ليس بعاقل حتماً، ولكن له حقيقته. فهدف المُدْرِك الوصول بالإدراك إلى الكشف عن حقيقة المُدْرَك.

ومعنى «أَدْرَكَ»: «بلغ أقصى الشيء»[4]. وفي الإطار الذي تتحدث عنه يكون «بلوغ أقصى الشيء»[5] أو إدراكه عملية عقلية. ولا يخبرنا الأصفهاني عن دور العقل ودور الحواس في هذه العملية التي يسمّيها **علماً**. وأما تمييزه بين «إدراك ذات الشيء» و«الحكم على الشيء. . . .» فيعتبره تمييزاً بين ضربين من **العلم**. وإذا تمعنّا في التفسير الإعرابي الذي يعطيه لاستعمال «علم»، والمثالين اللذين يوردهما في هذا الخصوص، يتضح لنا أنّ العلم يكون على نوعين:

- علم تصل به بإدراكك إلى الشيء: العلم المنسوب إلى الله في المثال الأول السابق ذكره، علم بما يمثله ضمير الجمع «هُم».
- علم تصل به بإدراكك إلى صفات الشيء: «مؤمنات» في المثال الثاني السابق ذكره، صفة لنون النسوة. ويذكر أبو هلال العسكري الفروق الآتية بين **العلم والمعرفة**:

1 - ليس كلُّ علمٍ معرفة، في حين أن كل معرفة علم. **فالمعرفة أخص من العلم.**

2 - تكون المعرفة بتمييز المعلوم من غيره - عن طريق «استعمال العقل بالنظر والفكر»، في حين أنّ العلم «ضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم». يكون هذا الضرب ب **﴿علم الشيء على صفة﴾**[6].

فنجد أبا هلال العسكري آخذاً بالرأي الذي يذكره الأصفهاني، لكنه يسمّي ما اعتبره الأصفهاني الضرب الأول من العلم - إدراك ذات الشيء - **معرفة،** ذاكراً أن هذا الضرب «علم بعين الشيء مفصّلاً عما سواه»؛ فالزيادة في تحديد أبي هلال العسكري هي أنّ المعرفة - الضرب الأول من العلم - لا تُدرك الشيء بمعزل عن سواه، وإنما «مفصّلا عما سواه» أي مميّزاً عما سواه.

2 - منهج استعمال العقل

فإذا اعتبرنا أنّ الأصفهاني أخذ عن أبي هلال العسكري وأغفل ذكر عبارة «مفصلاً عما سواه»، تكون أمام تحديدٍ واحدٍ، وتكون المعرفة هي الضرب الأول من العلم. ويكون الضرب الثاني من العلم مُمَهِّداً للضرب الأول من العلم؛ فالضرب الثاني يوصلنا إلى إدراك صفات الشيء **بأجمعها،** أما الضرب الأول فيوصلنا إلى **انتقاء الصفة** أو الصفات التي **تميّز الشيء** عن سواه، فليس كلّ صفة للشيء مميّزة له. فنحن في تفسيرنا هذا نضع التحديدين اللذين يعطيهما أبو هلال العسكري في **علاقية تراتبية،** فنعتبر أنّ الضرب الثاني يأتي أولاً في عملية الإدراك، ويأتي الضرب الأول ثانياً. ولا نُخفي تأثرنا بالألسنية في إنتاج هذه المقاربة. وعلى سبيل المثال يميّز الألسنيون بين علم الصوت الحسّي - phonetics - وعلم الصوت الوظيفي -phonology-؛ فعلم الصوت الحسي يُعْلِمُنا بجميع صفات الألف - صائت طويل غير مائل أو مائل نحو الكسرة أو الضمة الخ -، ولكن علم الصوت الوظيفي ينتقي فقط من هذه الصفات ما يمّيزها عن الصوامت - consonants - بشكل عام وعن كلّ صائت - vowels - على حِدّه. فالألف بوصفها

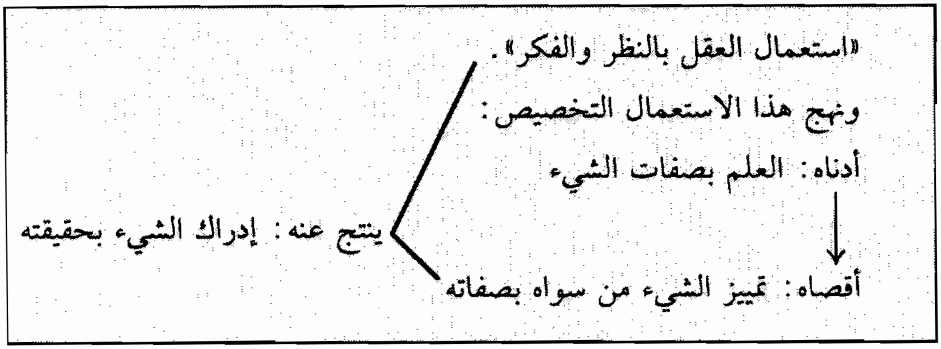
طويلة تتميّز من الفتحة، وبوصفها تصدر دون إعاقة لتّيار النَفَس تتميّز من الصوامت. ولكن لا يحتفظ علم الصوت الوظيفي بصفة مائلة نحو الكسرة أو بصفة مائلة نحو الضمة، لأن هاتين الصفتين لا تُنتجان تغييراً في المعنى؛ فالألف واحدةٌ مائلةً كانت أو غير مائلة، وهي كذلك عند النحاة العرب(7).

فهل عني أبو هلال العسكري أنّ **تمييز الشيء من سواه يكون بانتقاء الصفات التي تخصّه دون غيره**، أم أنه عنى أنّ جواهر الأشياء يختلف بعضها عن بعض وبها تتمايز الأشياء؟ فَلْنَنْتَقِ من الاحتمالين التفسير الأول؛ لأن المعرفة في كتب اللغة هي «إدراك الشيء بتفكر وتدبّر لأثره»(8). وبالرغم من اعتبار أبي هلال العسكري أن «ليس كلّ معرفة من جهة الأثر والدليل»، فهو لا يُنكر إمكان وجود المعرفة من «جهة الأثر والدليل». وما عسانا ندرك بواسطة الأثر والدليل غير صفات الأشياء.

أو ليس إدراك صفات الأشياء هو تحديد العلم عند أبي هلال العسكري، وتحديد **الضرب الثاني من العلم** عند الأصفهاني؟

وبذلك تفترض المعرفة عند أبي هلال العسكري وجود العلم؛ فموضوع العلم صفات الأشياء، وموضوع المعرفة انتقاء الصفات التي تتميز بها الأشياء بعضها عن بعض.

وترد عند أبي هلال العسكري العبارة الآتية: «لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم عن غيره، ولفظ العلم لا يفيد؛ ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذلك المعلوم»؛ **فالتخصيص** مشترك بين العلم والمعرفة، وبه تتصف عملية إدراك الأشياء بحقيقتها، فتخصيص الأشياء يعني في الواقع تمييز الأشياء بعضها عن بعضها بصفاتها، وهذا ما يفسّر أسبقيّة العلم على المعرفة؛ إذ إنّ تمييز الأشياء من سواها بصفاتها هو منتهى التخصيص. ونمثّل لما ذكرناه بالرسم الآتي:



رسم (1)

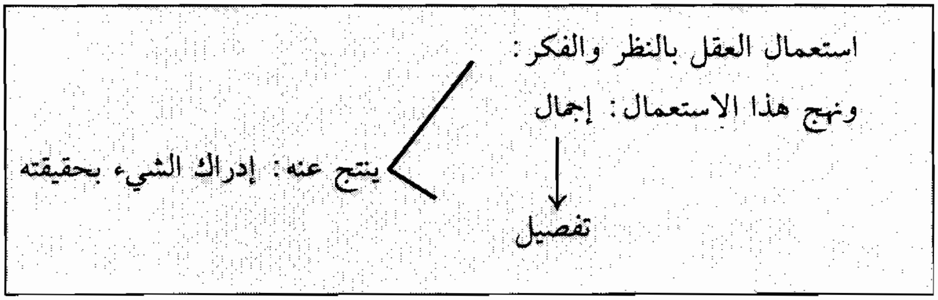
ويمثل هذا الرسم ما نفترض أنه **المنهج العلمي بمعناه الشامل**، من غير التزام بمفردات أبي هلال العسكري كما هي، وما ينتج عنه من إدراك[9].

3 - المُجمل والمفصّل

وبمقارنة مادة (أجمل) و«فصّل» تبيّن لنا أننا نستطيع أن نقرّ بالتفرقة بين مستويين من التخصيص في إدراكنا للأشياء: تخصيص من دون تفصيل - مُجمَل - أي دون تمييز الشيء من سواه، وتخصيص مفصّل يميّز الشيء من سواه.

ولا يمكن للتفصيل أن يسبق الإجمال في إدراكنا للأشياء، ف «المجمل» ما يحتاج إلى بيان، «فليس بحدّ له ولا تفسير»، ولا يمكن أن يتوقف الإدراك عند الإجمال: «الشيء يجب أن تتبيّن صفته في نفسه التي بها يتميّز وحقيقته»، ويكون ذلك بـ «الفصل». ف «الفصل»: «إبانة أحد الشيئين من الآخر حتى يكون بينهما فُرجة».

ونستنتج من تحديد الأصفهاني لـ «المجمل» أنّ عملية تفصيل الشيء تتضمّن **تحديده وتفسيره**. وتحديد الشيء هو بالذات تمييزه من سواه بصفاته. أما التفسير فلمعناه احتمالات عديدة؛ منها اكتشاف سبب وجود الشيء، ومنها اكتشاف الهدف من وجود الشيء، ومنها التحديد الذي أوردته المعاجم العربية القديمة؛ وهو: **«الإبانة»** أو **«كشف المراد عن اللفظ المشكل»**[10]. وبهذا يكون منهج «استعمال العقل بالنظر والفكر» عند الأصفهاني، هو الانتقال من المجمل إلى المفصّل، كما يبيّن الرسم الآتي:



رسم (2)

فالعقل هنا ينطلق من نظرة إجمالية للأشياء إلى نظرة تفصيلية تبيّن صفات الأشياء وتميّز الأشياء بعضها من بعض بالاستناد إلى هذه الصفات، كما أنها تحددها وتفسّرها.

ونحن أمام رسمين يتكاملان، فالرسم (2) يُغفل حقبة أساسية في عملية الإدراك وهي: العلم بصفات الأشياء - أدنى التخصيص -، والرسم (1) يُغفل مرحلة ما قبل التخصيص في عملية الإدراك؛ حيث يكون العقل أمام مُجمَل «ليس بحدّ له ولا تفسير». وتبدأ عملية الحدّ والتفسير مع المرحلة الأولى من التخصيص؛ فالمجمل هو **المعطى البدئي** الذي هو أمام العقل، أي المعطى الذي يتناوله العقل لِينتِج إدراكاً بواسطة التخصيص.

وبتجاوزنا الفروق اللفظية بين المصطلحات، يمكن أن نُبقي على استعمال لفظة «علم» في تحديدنا لأدنى التخصيص، وإدخالها أيضاً في تحديدنا لأقصى التخصيص، فنقول إن أدنى التخصيص علم، وأقصاه علم أيضاً، وأدنى العلم هو معرفة صفات الشيء، وأما أقصى العلم فمعرفة تمييز الشيء من سواه بصفاته؛ أي تحديده وتفسيره.

فالمنهج العلمي هو التخصيص عند استعمال العقل بالنظر والفكر، في توجهه من معرفة صفات الشيء إلى معرفة تمييز الشيء من سواه بصفاته؛ أي تحديده وتفسيره. والناتج هو إدراك الشيء بحقيقته. وبناءً على هذا يمكن أن نستبدل بالرسم (1) والرسم (2) رسماً واحداً هو الآتي:

العلم: استعمال العقل بالنظر والفكر:

المعطي البدئي: المُجمَل

ونهج هذا الاستعمال، التخصيص:

أدناه: معرفة صفات الشيء

↓

أقصاه: معرفة تمييز الشيء من سواه

بصفاته؛ أي تحديده وتفسيره

ينتج عنه: إدراك الشيء بحقيقته

رسم (3)

ولا يخفى أن المعطى البدئي في الدرس اللغوي هو مُجمل المُرسلات - utterances - التي يبثّها أبناء اللغة. والباحث اللغوي يسعى إلى توصيف عيّنة من هذه المرسلات التي تكوّن المعطى، وإلى تمييزها إلى أصنافٍ تتكون من أصناف أخرى. ثم يدرس طريقة امتزاج هذه الأصناف سعياً وراء اكتشاف قوانين لغوية. والتفسير في النحو التوليدي هو إنشاء الباحث جُملاً يولّدها آلياً بحسب القوانين التي اكتشفها، وتعتبر قدرة القوانين على توليد جُمل صحيحة وعدم توليد جمل غير صحيحة، دليلاً على صوابيتها[11].

ولا ندّعي هنا بأننا نطرح منهجاً جديداً؛ فالأفكار التي يجمعها بحثنا موجودة في كتب الألسنية التي تُعنى بتحديد منهج علمي لدراساتها[12]. وإنما فضّلنا العودة إلى قراءة المصطلحات العربية في مصادرها التراثية، لكي لا يُظن أن منهجيّة الألسنية غريبة كلياً عن التراث العربي، ولكي لا نأتي بمصطلحات لا تمت بصلة إلى تراثنا الفكري.

المطلب الثاني
أجزاء علم النحو والعلاقة مع علم البلاغة

1 - التصريف والتركيب في علم النحو من منظور علم التركيب الوظيفي

1-1 علم الكلمة «في حالة الأفراد» وعلم الكلمة «في حالة التركيب».

من النحويين من أطلق مصطلح علم النحو على دراسة ظواهر لغوية ترتبط بالإعراب وأخرى ترتبط بالتصريف؛ فلقد جاء عن أبي حيان[13] أن علم النحو يتناول **أحكام الكلمة**. وتظهر الكلمة في حالتين: في حالة **التركيب** وحالة **الإفراد**. وتشمل دراسة حالة التركيب دراسة التركيب الإعرابي والتركيب غير الإعرابي. ويفيدنا أبو حيان أن **علم الإعراب** أُطلق على دراسة الحالات التركيبية بشكل عام، إعرابية كانت أو غير إعرابية[14].

وفي نظرنا يعكس هذا التقسيم وهذه التسميات ما سنبيّنه من أن القواعد، حين لا يكون موضوعها الكلمة المفردة، تُدرس من حيث ارتباطها بالإعراب، وأن الإعراب هو الحجر الأساس في بناء علم النحو عند القدماء.

2-1 الإعراب عند النحويين

في ما يخص مفهوم الإعراب، يحدده ابن هشام كمايلي:

«الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[15].

والواضح من ظاهر هذا التحديد أنّ التحليل الإعرابي يتناول في أساسه صنفين فرعيين من أصناف الكلام، (وأصناف الكلام عند النحويين العرب اسم وفعل وحرف) هما الاسم المتمكن والفعل المضارع؛ فالاسم المتمكن فرع على صنف الأسماء، والفعل المضارع فرع على صنف الأفعال، وما يتناوله التحليل الإعرابي حصراً في هذين الصنفين الفرعيين هو أثر يظهر أو يقدّر في آخر

الوحدات المنتمية إلى هذين الصنفين الفرعيين. والواضح من تحديد ابن هشام أن التحليل الإعرابي يتناول أيضاً تعليل وجود هذا الأثر؛ ظاهراً كان أو مقدّراً، وبعبارة أخرى يتناول التحليل الإعرابي ما «يجلب» الأثر الإعرابي؛ أي العامل، ويتناول كيفية «جلب» العامل للأثر المذكور.

فهذا هو الهدف الأساسي من إنشاء التحليل الإعرابي. ولكن يستوجب الحديثُ عما يُعرَب الحديثَ عما لا يعرَب. وهكذا لا بدّ للنحوي من أن يتناول بالتحليل أموراً أخرى، غير الاسم المتمكن والفعل المضارع والعامل...، تتعلق بالكلام؛ كالحديث عن الأسماء المبنية والحروف والأسماء الأقل تمكناً والأفعال المبنية...

وما لا يُعرب جزء من قواعد كلام العرب كما أن ما يعرب جزء من قواعد كلام العرب. **ولكن ما يعرب هو الجزء الذي سُلّط عليه الضوء بالتحليل واعتُبر حجر الأساس في علم النحو**؛ فالطريقة التي وُصف بها كلام العرب من المنظار النحوي تدل على أن هوية ما لا يعرب لم تُدرس لذاتها، وإنما دُرست كيفية تضادها مع ما يُعرب. فأفهوم البناء لا يمكن تحديد معناه إلا من خلال تضاده مع أفهوم الإعراب. وأفهوم المعمول لا يمكن أن يحدد إلاّ من خلال تضاده مع أفهوم العامل، كذلك بالنسبة إلى التضاد القائم بين متمكن وغير متمكن، مضارع للاسم وغير مضارع للاسم..، بالرغم من أنه كان من الممكن وضع حجر أساس التحليل النحوي خارج الإعراب. ونورد على ذلك المثال الآتي:

يعتبر النحويون اسم الفاعل «صانع» واسم المفعول «موهوب» والمصدرين «شُرب» و«إطعام» أسماء، تأخذ في الأمثلة الآتية فاعلاً ومفعولاً:

- هذا هو السوق الصانع حِرفَيوه ذهباً.
- هذه عائلة موهوب أبناؤها فطنةً.
- شُربُ زيدٍ الدواءَ ضروري (زيد فاعل في المعنى دون اللفظ).

- ﴿وما أدراك ما العقبةُ فكُّ رقبة أو اطعامٌ في يومٍ ذي مسبغةٍ يتيماً ذا مقربةٍ أو مسكيناً ذات متربة﴾[16].

وبالرغم من ذلك، لم تُدْعَ هذه الأسماء أسماء مضارعة للفعل، على حين سُمّي الفعل لما سيقع مضارعاً لمضارعته الاسم المتمكن؛ إذا اعتبره النحويون معرباً كالاسم المتمكن. ففي نظريتهم الإعرابية، الإعراب في الأصل للأسماء. وعلى الرغم من ملاحظتهم التشابه بين اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من جهة، والفعل من جهة أخرى، لم يكن هذا التشابه أساساً يُبنى عليه في نظريتهم النحوية[17].

وإذا عدنا إلى تحديد ابن جنى لعلم النحو، نرى أن علم النحو لا يقتصر مبدئياً على الإعراب وإنما يشمل جميع قواعد كلام العرب: «النحو.... هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك»[18]. وقواعد الكلام تشمل من حيث المبدأ كل مبدأ أو قاعدة تُنظم الكلام فيتبعها المتكلم ليجعل قصده يتناسب مع فهم السامع لما يقول. **وبهذا المعنى تشمل قواعد كلام العرب حُسن التصريف ومناسبة الكلام لمقتضى الحال**. ومثال قاعدة تصريفية أن يُبنى الفعل المضارع الذي ماضيه «فعل» على «يفعل». ومثال قاعدة ترتبط بمقتضى الحال هو قولك: «صباح الخير» إن كان الوقت صباحاً، و«مساء الخير» إن كان الوقت مساءً. فكل هذه تدخل في قواعد كلام العرب، وإنما أخرجها النحويون من دائرة بحثهم لأنه لا علاقة لها بالأثر الإعرابي المرتبط بأواخر وحدات الكلام. ولذلك يمكن تصحيح تحديد ابن جني حتى لعلم النحو على ضوء ما اعتبره **النحويون محتوى هذا العلم** كالآتي، فنقول: **إنّ** علم النحو عند النحويين العرب هو دراسة قواعد كلام العرب المرتبطة بوجود الإعراب (ظاهراً كان أو مقدّراً) وبعدم وجوده (أي بالبناء). وكل ما تبقّى، وكل ما ليس إعراباً أو بناء في النحو، يأخذ مبرر وجوده والحديث عنه من هذين **الأفهومين**. فتعدي الفعل ولزومه هو تعدي تأثير الفعل - وهو العامل - إلى مفعول بنصبه أو عدم ذلك. ولدراسة حركة النون للتمييز بين المثنى وجمع

المذكّر السالم تعليل إعرابي؛ إذ لا يمكن أن تكون هذه النون حاملة لأثر الإعراب بسبب تغيّر حركتها بين المثنى (نِ) والجمع المذكر السالم (نَ). فمن شروط الأثر الإعرابي أن يكون ثابتاً حين ظهوره. فالياء علامة ثابتة للنصب، أقلنا «رأيت المعلمَيْنِ» أو «رأيت المعلّمِينَ». وفي رأينا لا يمكن أن نفهم فعلاً حديث النحويين عن أي باب من أبواب النحو إلا إذا استطعنا ربط الباب بالإعراب واكتشاف دوره في فهم الإعراب.

وبهذا يكون الهدف من إنشاء علم النحو هو دراسة الإعراب في كلام العرب: وقواعد كلام العرب أوسع من الإعراب، لكن اختار النحويون العرب من هذه القواعد فقط ما احتاجوا إلى ذكره ودراسته في إنشاء نظريتهم الإعرابية.

3-1 موقع علم التصريف عند النحويين، وأثر الإعراب في ذلك.

يرى ابن عقيل أن علم التصريف «لا يتعلّق... إلاّ بالأسماء المتمكنة والأفعال، فأما الحروف وشبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها»[19]. ويؤيده في ذلك من اشتغل بعلم التصريف من اللغويين. ومنهم على سبيل المثال السيوطي حيث يقول إنّ علم التصريف «يختص بالاسم المعرب والفعل المتصرّف».

وبناءً على هذا، يتناول علم التصريف دراسة الكلمة فقط إن كانت اسماً معرباً أو فعلاً متصرفاً؛ فالضمائر مثلاً ليست موضوعاً لعلم التصريف وكذلك معظم أسماء الاستفهام وقسم من أسماء الإشارة... وجميع الحروف المشبهة وغير المشبهة بالفعل والأفعال التي لا تتصرف كـ «ليس».

ولكن جميع هذه الأبواب التي أقصاها النحويون عن علم الكلمة المفردة، أي علم التصريف، يتناولها علم الكلمة في حالة التركيب لتحديد قواعدها وأسباب عدم إعرابها أو صرفها. وبذلك يكون **علم أحكام الكلمة في حالة التركيب، وهو جزء أساسي في ما سنسميه علم التركيب الوظيفي**. أوسع موضوعاً من علم أحكام الكلمة المفردة؛ بل إنّ علم أحكام الكلمة المفردة يفترض في منطق النحويين العرب وجود علم أحكام الكلمة في التركيب. فعلم

الكلمة في حالة التركيب يسبق بالضرورة علم الكلمة في حالة الإفراد؛ إذ من غير الممكن أن يتناول النحوي دراسة الأسماء المعربة والفعل المتصرف قبل تحديد مصطلح الإعراب وما يرتبط به من تمكّن وعدم تمكن وبناء وأفعال مضارعة للأسماء؛ أي معربة، حتى إنّ تصنيف الأفعال الناقصة، وفيه تدخل الأفعال التي لا تتصرف، يجب تحديده قبل الدخول في علم التصريف.

وجميع هذه التحديدات، الواجب صياغتها قبل الدخول في علم التصريف، يعود إلى علم الكلمة في حالة التركيب دور بلورتها وإظهار استعمالاتها وارتباطها بالواقع اللساني. وبذلك يفترض علم الكلمة المفردة عند النحويين وجود علم الكلمة في حالة التركيب. ومعنى هذا أنّ علم التركيب - أو حصراً علم الإعراب - يسبق بالضرورة علم الكلمة المفردة.

1-4 تناقض مع الألسنية

وهذا الموقف هو في الواقع يتناقض مع ما هو رائج في الألسنية المعاصرة، وبالتحديد الألسنية التركيبية التي أسسها دي سوسور في أوروبا[20] وبلومفيلد في أميركا[21]. فكما يظهر في معظم كتب الألسنية التركيبية[22]، يتألف كلام لغة ما من أصوات حسية تشكل موضوع علم الأصوات الحسي. ويحدّد الألسني في علم الأصوات الوظيفي لائحة الأصوات التي تُسهم في إظهار المعاني، وتشكل هذه اللائحة **اللوافظ** - phonemes -. وبذلك يصل التحديد إلى مستوى الكلمة؛ حيث ترتبط الأصوات بالمعاني التي يؤديها مؤلّفة الوحدات الدلالية الصغرى - morphemes -، أي وحدات مشكّلة من لفظ ومعنى، ولا يمكن تقسيمها إلى أجزاء من نوعها في توصيف اللسان موضع الدرس. ويتناول علم التصريف (المورفولوجيا) - Morphology - وعلم التركيب - Syntax - امتزاج الوحدات الدلالية الصغرى في ما بينها لتصبح كلاماً، أي قولاً مفيداً.

في هذا التسلسل لمكونات الدرس اللساني **تأتي دراسة الكلمة** - إذا اعتبرنا الكلمة، مؤقتاً، وحدة دلالية صغرى - **باعتبارها مجموعة أصوات تشكل معنى،**

قبل دراسة تركيبها الداخلي امتزاج بعضها ببعض لتؤلف كلاماً. وتأتي عملية اكتشاف حدود الوحدات الدلالية الصغرى قبل دراسة كيفية ارتباطها بالوظائف التركيبية في الكلام.

فالألسني يكتشف أن الياء المفتوحة في «يشرب الولد اللبن» تحقيق لوحدة دلالية صغرى - مدلولها غائب مذكر مفرد - عندما يكون محيط هذه الوحدة الفعل المضارع، وتقوم مكانها التاء المفتوحة - تحقيقاً لوحدة مدلولها غائب مفرد مؤنث -. في مقولة أخرى كـ «تشرب الفتاة اللبن» أو تقوم مكانها النون المفتوحة - تحقيقاً لوحدة مدلولها متكلم مفرد - في مقولة كـ «نشرب اللبن». ويكتشف أيضاً أن «ولد» في ذاتها وحدة دلالية صغرى لا تقسم، قبل أن يوضح لنا أن الوحدة الدلالية «ي» تؤلف مع «شرب» وحدة ذات وظيفة تركيبية هي «فعل»، وقبل أن يوضح لنا أن «الواو» في «يشربوا» مثلاً ليست في علم التركيب الوظيفي كـ «الياء»، إذ إن لِ «الواو» وظيفة مستقلة هي «فاعل» بينما ليس لِ «الياء» وظيفة مستقلة، فهي علامة المطابقة بين الفعل والفاعل[23].

فباعتبار أن الكلام يتكون من وحدات دلالية صغرى وأن هذه الوحدات تتصف بوظائف تركيبية منفردة، مثال «واو» الفاعل، أو تتصف بها مجتمعة، مثال «يشرب» - الواو ضمير - بينما الياء في «يَشرب» علامة، لا بدّ من وجهة نظرنا، **أن يسبق علم التصريف، علم الوظائف التركيبية**؛ إذ لا يعقل أن تتحدث عن كيفية اتصاف الوحدات الدلالية أو عدم اتصافها بوظيفة تركيبية قبل أن تعطي تحديداً لهذه الوحدات وتبرهن على وجودها في الكلام.

وبذلك تتسلسل العلوم الألسنية كالآتي:

1 - علم الأصوات الحسي.

2 - علم الأصوات الوظيفي.

3 - علم التصريف.

4 - علم الوظائف التركيبية.

ويُزاد عليها علم الدلالات - Semantics - وعلم المفردات - Lexicology - وعلم الذريعيات - Pragmatics[24] -. ولكن ليس من الضروري أن تحتل هذه العلوم موقعاً محدداً في التسلسل المذكور.

فلنقارن بين هذا التسلسل وتسلسل العلوم التي تهتم بأحكام الكلمة عند النحويين، وهو كالآتي:

1 - علم أحكام الكلمة في حالة التركيب - ويسمى أيضاً علم الإعراب -

2 - علم أحكام الكلمة في حالة الإفراد - ويسمى أيضاً علم التصريف -

من البيّن أنّ الاختلاف كبير بين تسلسل العلوم التي تتناول اللسان العربي عند النحويين، وبين تسلسل العلوم التي تتناول دراسة الألسن بشكل عام عند الألسنيين؛ فعلم أحكام الكلمة في حالة التركيب - وهو كما سنرى، جزء من علم التركيب الوظيفي - يأتي أولاً عند النحويين العرب.

ويزيد في الاختلاف كون علم الأصوات الوظيفي يتناول بعض ما يتناوله علم التصريف عند النحويين، فالزيادة والحذف والإعلال داخلةٌ، من وجهة النظر الألسنية، في علم الأصوات الوظيفي. مرادفاً للوحدة الدلالية الصغرى، يصبح علم التصريف مشتملاً على دراسة تركيبية، وهي تركيب الوحدات الدلالية لتؤلف كلاماً؛ فلا تصريف للفعل إن لم تركّب اللفظ الذي يحقق مدلول المضارع أو الماضي أو الأمر، مع اللفظ الذي يحقق مدلول المجهول أو المعلوم، مع اللفظ الذي يحقق مدلول الغائب أو المخاطب أو المتكلم، مع جذر الفعل.

1-5 «كلمة» عند النحويين

وليس تحديد «الكلمة» بأنها وحدة مشكّلة من لفظ ومعنى لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء من نوعها - أي وحدة دلالية - بغريب على النحويين العرب؛ فلقد جاء في همع الهوامع للسيوطي أن «الكلمة قول مفرد مستقل، أو مَنوِي معه» واختلف النحويون في تفسير أجزاء هذه العبارة[25].

ويرى السيوطي أنّ الكلمة حدّدت بأنها «قول»، «إقصاء» لِ «الخط» و«الإشارة»، وبذلك حصر إمكانية إطلاق «كلمة» على المنطوق فقط من اللغة؛ أي أنه يجب تحديد هذا المصطلح صوتياً.

وفسّر تعبير الـ «مفرد» على أنه «ما لا يدل جزؤه على جزء معناه». نفهم من ذلك أن الأمر يتعلق بإقصاء علاقة التضمين بين جزء وجزء آخر. ونفسر مصطلح «مفرد» بأنه استبعاد انقسام الكلمة إلى كلمتين أو أكثر.

أمّا في ما يخصّ المصطلح «مستقل» فيفسره السيوطي بإعطاء أمثلة على ما لا يَعْتَبِره مستقلاً كحروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف «ضارب». فهذه الوحدات ليست عنده بكلمات، بل هي من «أبعاض الكلمات الدالة على معنى»، ولكنه لا يعطي تحديداً نظرياً لمفهوم استقلال الكلمة.

ما يمكننا استنتاجه، بعد ربط تفسيره لِ «قول» بتفسيره لِ «مستقل»، هو أنّ استقلال الكلمة عنده استقلال صوتي، ويعني إمكانية فصل الكلمات بعضها عن بعض عن طريق التوقّف.

ويظهر من الأمثلة التي يعتبرها أبعاض كلمات وليست بكلمات أنّ التنازع موجود بين مصطلح **«مفرد»** ومصطلح **«مستقل»**، فحرف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف «ضارب»، مستقلة ومفردة من حيث الدلالة. فالألف والياء والنون والتاء أحرف المضارعة في بداية الفعل، دلالتها عند النحويين تخصيص الفعل لما هو واقع ولما سيقع، - ويشاركها في ذلك وزن الفعل -، وياء «لبناني» تحقيق لوحدة دلالية مدلولها النسب، والتاء في «جلستْ» تحقيق لوحدة مدلوها التأنيث، والألف في «ضارب» مع كسرة الراء تحقيق لوحدة مدلولها اسم فاعل - تُحول الألف مع كسرة الراء، أي عين الفعل، «ضَرَب» إلى اسم فاعل -. وبالطبع ليست هذه الوحدات مستقلة صوتياً عما قبلها وعما بعدها في الكلام. ولقد تناول الألسنيون التركيبيون حالات مشابهة لهذا الإشكال، واقترحوا حلاً يقضي باعتبار ما اسماه السيوطي بِ «أبعاض» الكلمات تحقيقات لوحدات دلالية صغرى[26]، مثلما يمكن اعتبار كل من «زيد» و«جميل»

و«حصان» في المرسلة «يملك زيد حصاناً جميلاً» تحقيقاً لوحدات دلالية صغرى استناداً إلى تحديد السيوطي وفي نظر الألسنية كذلك. وفي توضيحه لعبارة «مَنْوي معه»، يشير السيوطي إلى احتمال أن تكون الكلمة غير ظاهرة في اللفظ. ففي «قم» لا يظهر الضمير أنت في اللفظ ولكنه «منوى» مع «قُم»، وفي «سيأتي» لا يظهر ضمير الغائب المفرد المذكر في اللفظ، لكنه «منوي» مع «سيأتي»[27].

ويذكرنا هذا بالمقاربة الألسنية التي تقرّ تحقق الوحدات الدلالية الصغرى «صفر»، أي لا شيء ظاهرة على المستوى اللفظي. فالمذكر المفرد مثلاً قد يتحقق على المستوى اللفظي بغياب علامة التأنيث: جميل/ جميلة، صغير/ صغيرة.

وعلى ضوء هذه المقاربة نفهم تعبير «منوي معه» على أنه تحقيق لفظي، يساوي صفراً، لوحدة دلالية صغرى هي الضمير الغائب المفرد المذكر.

1-6 رأي الرضي، والمستفرد والكلمة[28]

ويبدو مما يضيفه السيوطي حول رأي آخر للنحاة، وأحد المدافعين عنه هو الرضي، أنّ بعضهم اعتبر حروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، كلمات. ورأي الرضي هو «أنها مع ما هي فيه كلمتان صارت واحدة ينتج عنها الامتزاج». فما أسماه السيوطي «أبعاض كلمات» مستقل لاستقلال دلالته. وإننا نرى أن ما ذكره الرضي يتناسب مع موقف الألسنية التركيبية التي ترى أنّ كل وحدة صوتية وظيفية - «لافظ» -، أو مجموعة وحدات صوتية وظيفية - «لوافظ» - تحقق دلالة، هي وحدة دلالية. وتكون هذه الوحدة صغرى، إذا لم نتمكن من تجزئتها إلى «لافظين» أو «لوافظ» تحقق دلالة. واستناداً إلى هذا التحديد تسميّ الألسنية التركيبية ما هو عند السيوطي «أبعاض الكلمات» وعند الرضي «كلمات»، **وحدات دلالية صغرى**.

هذا ما جاء في الألسنية: **وتحاشياً لأي لبس، نطلق على الكلمة، عندما تكون وحدة دلالية صغرى، تسمية مُستفرد - Morpheme -**، فالمستفرد هو الوحدة الدلالية التي لا يمكن تجزئة اللوافظ التي تحققها إلى لوافظ تُحقق دلالة. وبناء على

تحديدنا، لا ترد تحقيقات بعض المستفردات كحروف المضارعة وتاء التأنيث في حالة الإفراد، بل هي دائماً في حالة تركيب، كما في «تأكل» و«أكلت»، حيث «تاء» المضارعة - المثال الأول - و«تاء» التأنيث - المثال الثاني - رُكّبتا مع الفعل(29).

وتسمّى تاء التأنيث في الألسنية لاحقة - Suffix - وتسمّى تاء المضارعة سابقة - Prefix -.

1-7 من أبي حيّان إلى الألسنية

ونعود هنا إلى تمييز أبي حيان بين أحكام الكلمة في حالة الإفراد وأحكام الكلمة في حالة التركيب، وغرضنا هو إعادة صياغة ما يقترحه أبو حيان بناء على تحديد المستفرد بوصفه وحدة دلالية صغرى. فعلم التصريف يصبح عندنا **علم تركيب المستفردات** - أو الوحدات الدلالية الصغرى -.

أما علم تحديد الوظائف التركيبية للمستفردات، ودراسة علاقة الوظائف التركيبية في ما بينها، فنسميه علم التركيب الوظيفي.

واستنادا إلى ترتيب مكوّنات علوم الألسنية كما بيناه في المقطع ١ - ٤ من المطلب الثاني، لا بد من أن تسبق دراسة أحكام المستفرد في حالة التركيب الصرفي دراسته في حالة التركيب الوظيفي، ونُبيّن ذاك في الرسم الآتي:

أحكام المستفرد - الوحدة الدلالية الصغرى
- حالة التركيب الصرفي
- حالة التركيب الوظيفي - إعرابي وغير إعرابي -

رسم (٧)

وينحصر اهتمامنا في هذا البحث، في دراسة أحكام المستفرد في حالة التركيب الوظيفي، إذ إن هدفنا هو تحديد علم التركيب الوظيفي عن طريق إعادة النظر في الحدود الفاصلة بين النحو وعلم المعاني.

2 - «كلام العرب» بين علم النحو وعلم المعاني

1-2 الاشتراك في الموضوع

وللخروج من النظرة الضيقة والمشروطة لقواعد اللغة العربية لا بدّ من إعادة النظر في الحدود **التي أقامها النحاة بين العلوم المختلفة التي تدرس علاقة الدال بالمدلول. ولقد عمدنا في المقطع السابق إلى إعادة صياغة علاقة علم أحكام الكلمة في حالة الإفراد - التصريف - بعلم أحكام الكلمة في حالة التركيب، ونعيد فيما تبقى من هذا البحث صياغة علاقة علم النحو بعلم المعاني.**

لا بدَّ إذن من سبر الموضوع المشترك بين النحويين والبلاغيين، وهو «الكلام»: لقد اعتبر النحويون والبلاغيون «الكلام» موضوع حديثهم وموضوع نظريتهم النحوية، وحدّد النحويون الكلام بأنه: «قول مفيد».

2-2 «القول المفيد» في علم النحو

حدّد النحويون «القول» بأنه لفظ دلّ على معنى، أو اللفظ الدال على معنى.

وحدّدوا «مفيد» بأنه يُفهم معنى يحسُنُ السكوت عليه.

وتعددت الآراء في هوية الساكت عن الكلام، فقال بعضهم «المتكلم والسامع»[30].

وإذا نظرنا إلى التحديد «للكلام» من منظار علم الألسنية التركيبية، نجد الآتي:

1 - لا يكون «قول» عند النحويين من دون اقتران لفظ بمعنى. ولكن منطلقهم في التحديد هو اللفظ وليس المعنى؛ فاللفظ هو الذي يتّصف بأنّه دال أو غير دال على معنى. أما في الألسنية فاللفظ، ويُدعى «دالا»، والمعنى، ويدعى «مدلولا»، منصهران بشكل لا يسمح بأن يكون الواحد منطلقاً

للآخر. فالدال والمدلول في اعتبار دوسوسور كوجهي الصفحة الواحدة[31].

ففي تحديد النحويين، «القول» حالة خاصة من اللفظ، كما أن الرجل حالة خاصة من الإنسان، والحمار حالة خاصة من الحيوان... وخصوصيّة «القول» أنه يدل على معنى،. أما التعديل الذي يمكن إدخاله على ضوء الألسنية **فهو اعتبار القول يتكوّن باجتماع لفظ ومعنى، وليس حالة خاصة لا للفظ ولا للمعنى**.

2 - أما قولهم «مفيد» فعنوا به ما يُفيد الفهم، ولا يتم الفهم عادة إلا بوجود علاقة بين مُفهم وفاهم.

ولا بد من افتراض وضع كلامي تكون فيه علاقة بين المتكلم والسامع. أما فعل السكوت فإن كان من المتكلم فهو يعني توقف المتكلم عن الإرسال. وإن خصّ السامع فهو يعني إحجام السامع عن تلقي الإرسال لاكتفائه بما قيل، وإن كان من الاثنين معاً فهو يعني توافق المتكلم والسامع على عدم حاجتهما إلى استمرار الإرسال والتلقي. ويُشترط في كل هذا أن يؤدي المُرسَل معنى. وفي جميع هذه الأحوال نحتاج، في حكمنا على أي قول بأنه «مفيد» أو «غير مفيد»، إلى معرفة المتكلم، وفي أي وضعية بالتحديد يتكلم، وما علاقته بالسامع. فربّ قائل «اشمع»، وقوله لا يُفيد معنى إلا إذا علمنا أن المتكلم يُبدل السين شيناً، وأن السامع يدرك ذلك.

ويجعلنا هذا ندرك أن القول المفيد الذي تناوله النحويون بالدرس هو ما اعتبروه ما يُفهِمُ معنى يحسُنُ السكوتُ عليه، بعيداً عن أي وضع إرسال أو متكلم أو سامع محدّدين. فدُرِست الأقوال وحكم عليها بتأدية معنى أو عدم تأدية معنى **بعيداً عن وضع كلامي وسياق محدّد**، في أغلب الأحيان. فتم بذلك افتراض متكلم وسامع مثاليين لا يرتبطان بوضع إرسال محدد وخاص. فالمتكلم المقصود هنا ليس بالضرورة حمّالاً ولا تاجراً... ولا يملك صورة أو اسماً ولا مزاجاً أو وضعاً نفسياً معيّناً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السامع. وبذلك نعلم أن ما تناوله النحويون مجرّد في أكثره عن تفاعله بأحاسيس المتكلم والسامع وشؤونهما

وشجونهما، مع أن هذه الأشياء تتفاعل مع ما ننطق به وتبّرر نطقنا، ومثال ذلك:

لنفترض وجود الحوار الآتي:

أ - يجب أن نلتقي

ب - بالطبع سنلتقي

في وضعين مختلفين: في الوضع الأول يتحدث رئيس عمل (أ) مع مخدومه (ب) بعد أن استدعاه لتحديد موعد. في الوضع الثاني يتحدث صديق (أ) يغادر صديقه (ب) بعد أن التقيا مصادفة. **في الوضع الأول يحتاج الكلام إلى تكملة ولا يحسن السكوت عليه، على حين يمكن في الوضع الثاني السكوت على الكلام وانتهاء الحوار عند هذا الحد.**

وبالطبع لا يعتبر النحويون الحوار السابق كلاماً بعض الأحيان - حين يصدر مثلاً عن صديق يغادر صديقه - وليس كلاماً بعض الأحيان الأخرى - حين يصدر مثلاً عن رئيس عمل يحدّث مخدومه -، فهو عندهم كلام، أي قول مفيد. ويدلنا هذا على إقصائهم وضع الكلام بوصفه عاملاً أساسيا في التحليل.

وإذا أقصينا وضع الكلام وما يرتبط به من دور المتكلم ودور السامع نستطيع أن نعتبر «يجب أن نلتقي» قولاً مفيداً يُفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، دونما حاجة إلى تكملة الحوار أبعد من ذلك. ولكننا لا نستطيع أن نقول إن التعبير «يجب أن» لوحده كلامٌ. فما الذي يقف دون اعتبار «يجب أن» قولاً في عرف النحويين؟ ولماذا لا يحسن السكوت على «يجب أن»؟

إنّ نوعية الشروط التي تُلزمنا اعتبار «يجب أن» قولاً غير مفيد هي بالتحديد نوعية شروط وجود القول المفيد التي بحث عنها النحويون، أي نوعية الشروط التي تُشكل النحو. وأحد هذه الشروط هي وجوب ذكر فعل مضارع بعد «يجب أن»، فـَ «يجب أن» تشترط وجود فعل مضارع بعدها. ويدلنا هذا على طبيعة العلاقة بين العناصر التي تتناولها بالدرس الشروط والقواعد النحوية.

فبعد إقصاء أي اعتبار لوضع الكلام يبقي ما يلي:

كل عنصر في الكلام يستوجب وجود عنصر - أو أكثر من عنصر - آخر.

وبشكل أعم من المثال يستوجب وجود الفعل فاعلاً، ويستوجب وجود الفاعل فعلا، ويستوجب وجود الفعل المتعدي وجود مفعول. والجملة هي الإطار والحدود التي يتم في نطاقها قيام العلاقات المُوجبة بين عناصر القول المفيد. فإن وجدت - بشكل مستتر أو ظاهر - جميع العناصر التي يستوجب واحدها الآخر، يحصل القول المفيد فيُفْهَم معنى يحسن السكوت عليه.

فعلم التركيب الوظيفي يدرس العلاقة بين مستفردات ذات وظائف تركيبية. وهو في جزئه الذي يعنينا يدرس **علاقة التواجُب** بين المستفردات التي تملك وظائف تركيبية.

3-2 «القول المفيد» في علم البلاغة

يتحدث الجاحظ عن البلاغة، وهو من أوائل المتحدثين في هذا العلم، باعتبارها ملكة لها أشخاصها الذين يتصفون بها، وإطارها في الزمان والمكان: فهو يتبنّى قول العتّابي «كل من أفهمك حاجته فهو بليغ»، ويحاول تفسيره[32].

وتفترض عبارة العتّابي وجود من يُفهم ومن يَفْهم و«حاجة» يجب إفهامها، فلا تكون بلاغة إن لم تتوافر هذه العناصر الثلاثة: المتكلم الذي يُفهم، والسامع الذي يَفهم، والرسالة المنقولة من المتكلم إلى السامع. وفي هذه الإطار التبادلي تنطبق صفة بليغ على المتكلم إن أحسن أداء دوره متكلما، ولا يكون ذلك له إلا إذا وُجد لسان مشترك بينه وبين السامع، أي قواعد صوتية وصرفية وتركيبية وظيفية واحدة يُحسن المتكلم استعمالها، ويُحسن السامع فهمها. وبعبارة أخرى يتم التفاهم بين المتكلم والسامع بالقدر الذي يتشاطران فيه لساناً واحداً - أي يمتلكان جميع القواعد التي تحكمه - وانطلاقاً من هذا التفسير العتّابي يمكنا فهم كلّ ما علّق عليه به الجاحظ.

فلقد ذكر الجاحظ أمثلة عديدة يرفض وصف أصحابها بالبلغاء، منها: «كلام النبطي الذي قيل له: لم اشتريت هذه الأتان؟ قال: أركبها وَتَلَدُ لي» - يقول البليغ «تِلِدُ»-، ومنها «ذهبت إلى أبو زيد» - يقول البليغ: «ذهبت إلى أبي زيد»، و«كيف أهلِك؟» - يقول البليغ: «كيف أهلُك؟». ومما لا شك فيه أنّ الأمثلة الثلاثة تتساوى في الخطأ عند الجاحظ لبعدها عن البلاغة.

وفي ما يرويه الجاحظ حول وضع الكلام الذي جاءت فيه الأمثلة التي أوردناها، أنّ من سمع المثال الأول والثاني قد فهمهما، أما من سمع المثال الثالث فلم يفهمه على قصد المتكلم.

وبذلك تكون طبيعة السامع أو هويته هي التي نتج عنها عدم فهمه. يُوصف فاهم المثال الأول والثاني بأنه من «البلديين» أو ممن طالت «إقامته في الدار التي تُفسد اللغة وتَنقص البيان[33]. أما سامع المثال الثالث فهو أعرابي، ولقد أجاب المتكلم على اعتبار «أهلِك» تعني الموت والهلاك.

ويعلّق الجاحظ على مثالين آخرين من النوع الأول فيعتبر أن السامعين «لم يفهما عنهما من إفهامهما لهما»[34] أي من إفهام المتكلمين لهما-. ففي رأيه أنّ المتكلمَينْ في مثل هذه الحالة لا يُتمّمان دورهما في عملية التبليغ والإفهام، إنما يتِمّ التبليغ والإفهام لأسباب تتعلق بهوية السامع، فهو من اعتاد الخطأ حتى أصبح يعرفه من المتكلم ويُحسن تصحيحه، فيفهم الجملة كما لو كانت صحيحة. **ولكن، ما الذي يقوله الجاحظ لو كان المتكلم والسامع لا يعرفان لغة الأعراب ولا طاقة لهما على تصحيح الأمثلة المذكورة، ومع ذلك يفهمان هذه المُرسَلات؟** فلقد تمّ التواصل بينهما من غير أن يتقيّدا بلغة الأعراب ومن غير أن يُحسن أيّ منهما إقامة الصحيح مكان الخطأ.

في هذه الحالة يبقى كلامهما في عرف الجاحظ «ملحوناً» و«معدولاً عن جهته» و«مصروفاً عن حقه».

وبذلك لا يكفي أن نذكر المتكلم والسامع وقدرتهما على التواصل لكي نبيّن جميع عناصر البلاغة في عرف البلاغيين القدماء، فلا بدّ من زيادة ما نسميه **المرجعيّة اللغوية. والمرجعية اللغوية هنا هي ما تعارف عليه قوم معينون عاشوا في زمن معيّن ومكان معين، فتواضعوا على لغة «انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها». ويُكمل الجاحظ محدّداً مكان اجتماع هذه الخصال: «في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة»**[35]**. فذكر «الجزيرة» إشارة إلى المكان، وذكر «الجيرة» إشارة إلى أناس معيّنين وجدوا في زمن معيّن. وما نقترح زيادته هو تعبير شديد البساطة ولكن كثير النتائج:**

لقد ظهر، من فَهمِنا لما قاله الجاحظ، أن التحدث عن البلاغة يتطلّب العناصر الآتية:

المتكلم

السامع

المُرسَل

المرجعيّة اللغوية.

والمرجعيّة اللغوية في هذا هي مجموعة القواعد التي تسمح بتحديد هوية اللسان المُستعمل.

ونقترح تغييراً في فهم العلاقة التي تقوم بين المتكلم والسامع والمُرسل من جهة والمرجعيّة من جهة أخرى؛ فالمرجعيّة اللغوية عند الجاحظ ثابتة ومحدّدة بالزمان والمكان ونهائية لا تتغير، أما نحن فنقترح ربطها بالمتكلم والسامع. ففي رأينا، إن كان المتكلم والسامع «بلديين» أو غير «أعرابيين»، لا يجوز أن تكون **مرجعيتهما اللغوية هي المرجعيّة اللغوية التي هي لِ «الأعراب»، أو لا يمكن بعبارة أخرى أن نحكم على بلاغة المتكلم إلا بالعودة إلى المرجعيّة اللغوية المرتبطة به والمشتركة بينه وبين السامع:**

فكما أنّ المتكلم ليس واحداً - أو من نوع واحد -، وكما أنّ السامع ليس واحداً، وكما أنّ المرسَل ليس واحداً، كذلك هي المرجعيّة اللغوية، ليست بالواحدة. فنحن أمام أربعة متغيّرات لا ثلاثة فقط. وهذا هو بالتحديد المنطق الذي نتبعه في حياتنا اليومية بخصوص الحكم على بلاغة المتكلمين.

فليس منّا من يعتبر نفسه غير بليغ عندما يُفهم مُراده إلى صديقه أو زوجته أو ابنه مستعملاً إحدى اللهجات العامية؛ إذ إنّ مرجعيّته اللغوية في هذه الحالة هي اللهجة العامية - بما لها من قواعد صوتية وتصريفية وتركيبية . . . - فهو يحكم على بلاغته بمقاييس هذه المرجعيّة اللغوية، وكذلك يفعل من حوله.

لنقل إنّ الكلام في المثال السابق ذكره تمّ بين لبنانيين باللهجة العامية اللبنانية، فخصائص العناصر الأربعة المذكورة في هذه الحالة هي:

المتكلم: لبناني

السامع: لبناني

المُرسَل: غير محدّد

المرجعيّة اللغوية: اللهجة العامية اللبنانية

- الزمن: القرن العشرون

- المكان: المجتمع اللبناني

لنقل الآن إنّ الكلام كان حول موضوع علمي وإنه تمّ بالفصحى. في هذه الحالة تكون خصائص العناصر الأربعة المذكورة، هي:

المتكلم: لبناني

السامع: لبناني

المُرسَل: موضوع علمي

المرجعيّة اللغوية: الفصحى المعاصرة.

ولا يكون الفهم تاماً إلا إذا كان للمتكلم والسامع المرجعيّة اللغوية عينُها، وإن كانت متكلّفة، أو متعلّمة، بالنسبة للواحد وطبيعيّةً بالنسبة إلى الآخر. فلنأخذ مثال قارىء في عصرنا يطالع معلقة امرىء القيس: لا يكون فهم في هذه الحالة إلا إذا كان القارىء يعرف القواعد التي تحكم لغة امرىء القيس؛ فامرؤ القيس هنا في موقع المتكلم، والقارىء في موقع السامع، والنص الشعري هو المُرسَل، والمرجعيّة اللغوية هي الفصحى المعاصرة لامرىء القيس.

ونخال الجاحظ يؤيد في تطبيقه لأفهوم البلاغة ما وصلنا إليه في تحليلنا، فيقول:

«وإذا سمعت بنادرة من نوادر العوام ومُلحة من مُلح الحشوة والطغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظاً حسناً، أو تخرجها من فيك مخرجاً سرياً، فإنّ ذلك يفسد الإمتاع بها ويخرجها من صورتها»(36).

ويفترض هذا القول اقتناعات نظرية محدّدة ترتبط بهوية القول البليغ؛ فالمتكلم في الحالة التي يعرضها الجاحظ ينقل عن من لا يحسن الإعراب - الحشوة والطغام - مع أنّه قد يُحسنه هو، والسامع غير محدّد ولكنه يفترض به أن يفهم كلام «الحشوة والطغام»، وإلا فَقَدَ حديث الجاحظ معناه. أما المُرسَل فنادرة أو مُلحة، والمرجعيّة اللغوية هي «لغة العوام» و«الحشوة والطغام». فتكون مقوّمات حالة التواصل التي يعرضها الجاحظ كالآتي:

المتكلم: قد يُحسن الإعراب ولكنه قد ينقل عن من لا يُحسنه، ويُفترض أنّه يفهم كلام العوام ويُحسن النطق به.

السامع: يفترض أنه يفهم كلام العوام.

المُرسَل: مُلحة أو نادرة.

المرجعيّة اللغوية: القواعد التي تحكم كلام «العوام» في عصر الجاحظ.

ويظهر من كلام الجاحظ أنّ المتكلم عالم بمرجعيتين لغويتين - من غير تحديد دقيق لدرجة معرفته بهما -: مرجعيّة الكلام «الفصيح» ومرجعيّة كلام

«العوام». ولكنه مدعو إلى استعمال مرجعيّة واحدة في تواصله مع السامع، ومحكوم عليه بعدم البلاغة إن لم يفعل ذلك. فهذا وضع كلامي ليس بالبليغ، فيه تطبيق قواعد اللغة العربية الفصحى. ويتماشى هذا الموقف مع اعتبارنا المرجعيّة اللغوية نسبيّة تختلف باختلاف هوية المتكلم والسامع، ونوع المُرسَل. وبهذا لا يكون **«القول مفيداً»، في علم البلاغة، إلا إذا كان للمتكلم وللسامع مرجعيّة لغوية واحدة.**

4-2 عودة إلى المُشترَك

ولكن العناصر المذكورة بوصفها مقومات لوجود البلاغة تصلح أيضاً مقومات لوجود النحو؛ فجميع الأمثلة التي يعطيها الجاحظ يمكن اعتبارها أخطاء نحوية أيضاً، ولا بدّ من وجود متكلم وسامع ومُرسَل ومَرجعيّة لغوية كي نعتبر الكلام - أي المُرسَل - مطابقاً لأصول النحو. فقواعد النحو وقواعد البلاغة تدخل جميعها فيما سميناه المرجعيّة اللغوية للمتكلم والسامع. ولكن النحويين القدماء صبوا اهتمامهم على ما يرتبط بالإعراب، وصبّ البلاغيون القدماء اهتمامهم على ما يرتبط بعلاقة الإفهام والفهم بين المتكلم والسامع.

وهكذا يمكن اعتبار مقومات حالة التواصل أرضيّة مشتركة للتحليل النحوي وللتحليل البلاغي معاً. ولذلك نعدّل مقومات البلاغة المذكورة، فتصبح مقومات **البلاغة والنحو معاً**:

المتكلم

السامع

المُرسَل

المرجعيّة اللغوية: وتَدخل فيها قواعد النحو وقواعد البلاغة.

3 - علوم البلاغة في منظور علم التركيب الوظيفي

لقد بيّنا أن النحو يحتوي جزءاً يسمى علم دراسة المستفردات في التركيب الوظيفي. وبيّنا أيضاً أنه يوجد أرضية مشتركة بين النحو والبلاغة. وتتكون هذه الأرضية من المقومات الآتية: المتكلم والسامع والمُرسَل والمرجعيّة اللغوية.

وباعتبار أنّ ما يعنينا بالدرس هو علم دراسة المستفردات في التركيب الوظيفي، يمكننا أن نضيف أنّ المقومات المذكورة مشتركة بين علم البلاغة وعلم التركيب الوظيفي. **بعبارة أخرى نعتبر أنّ علم التركيب الوظيفي يشتمل على أجزاء من البلاغة**. ونبينّ في هذا المقطع ما هذه الأجزاء الداخلة في علم البلاغة والتي يشملها بالدرس علم التركيب الوظيفي، إضافة إلى شموله جزءاً من النحو، هو دراسة علاقة التواجب بين المستفردات التي لها وظيفة تركيبية - انظر الفقرة ٢ - ٢ من المطلب الثاني -.

وباعتبار أنّ علم البلاغة يتألف عند البلاغيين من علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع، سنناقش فيما يلي محتوى هذه العلوم وعلاقتها بعلم التركيب الوظيفي.

1-3 علم المعاني بمنظور علم التركيب الوظيفي

يشير عبدالقاهر الجرجاني إلى علم المعاني في مواقع متفرقة من كتاباته، نذكر منها قوله: «. . . وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[37].

بالرغم من أن الجرجاني يُعتبر مؤسس علم المعاني، ليس من السهل أن تجد بين كتاباته تحديداً مختصراً وشاملاً لهذا العلم. لذلك نلجأ أيضاً إلى ما جاء بعده عند السكاكي والقزويني.

يرى القزويني أن علم المعاني «علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»[38]. ويرى السكاكي أنّه «تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره»[39].

ويظهر من هذين التحديدين أنّ موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين «اللفظ» و«الحال» بحسب القزويني، وبين «تراكيب الكلام» و«الحال» بحسب السكاكي. ويُفترض بـ «تراكيب الكلام» أو «اللفظ» أن يطابق ما يقتضيه الحال. ويَفترض ذلك أن كلّ حال يقتضي لفظاً أو تركيباً مختلفاً، أمّا ما ينتج عن هذه المطابقة فيسميه السكاكي «الإفادة والاستحسان». فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما يرد في التحديدين المذكورين، مشتركاً كان بينهما أو غير مشترك، يمكن إنتاج الرسم الآتي:

اللفظ: أو تركيب كلامي ـ يطابق ـ حال > الإفادة والاستحسان.

رسم (4)

يعبّر الرسم 4 عن العلاقة التي يدرسها علم المعاني. وهي تقوم بين عنصرين أساسيين: تراكيب الكلام والحال. وناتج هذه العلاقة هو الإفادة والاستحسان.

من الواضح أنّ إقامة علاقة المطابقة بين تركيب كلامي وحال موكولةٌ إلى **المتكلّم**، على حين يُفترض أن يكون الإفادة والاستحسان داخلين في حكم **السامع** عند نجاح المتكلّم بإقامة التطابق.

وبالعودة إلى مقوّمات البلاغة، كما حددّناها سابقاً، يبقى علينا تحديد «المُرسَل» و«المرجعيّة» في الرسم 4. فـ «**المُرسَل**» هو التركيب الكلامي الذي يرسله المتكلم؛ من حيث هو مؤلف من لفظ ومعنى. أمّا **المرجعيّة اللغوية** فتتكون من القواعد التي يستخدمها المتكلّم لتأليف المُرسلات وجعلها تتناسب مع الحال - ظروف التواصل -. ويعود السامع إلى هذه القواعد لتأييد - استحسان - ما

أنشأه المتكلّم. فالمرجعية اللغوية خلفيّة مشتركة لا يكون تطابق ولا يكون استحسان بدونها.

ونلخص ما ذكرناه بخصوص علم المعاني بالرسم الآتي:

المتكلّم	السامع
اللفظ: أي تركيب كلامي ــ يطابق ــ حال >	الإفادة والاستحسان
المُرسَل	
المرجعيّة اللغوية	

رسم (5)

فالتطرّق إلى تحديد علم المعاني، عند اللغوين القدماء، سمح لنا بزيادة عنصر جديد على مقوّمات البلاغة بشكلها العام. وكما يظهر في الرسم 5، العنصر الجديد هو «الحال». فخصوصية علم المعاني التي تميّزه عن علوم البلاغة الأخرى هو تركيزه على علاقة التطابق بين الحال والتركيب الكلامي، وهي علاقة بين ما هو لغوي - أي التركيب الكلامي، مما يتألف من لفظ ومعنى -، وما هو خارج عن اللغوي - أي الحال -. **فعلم المعاني لا يدرس بالتحديد علاقة اللفظ بالمعنى ولا علاقة اللفظ بالحال وإنما علاقة التركيب الكلامي بالحال.**

وهكذا يتضح وضوحاً أكثر محتوى ما أسميناه علم التركيب الوظيفي، إذ إنه يشتمل على علم المعاني، وعلى ما أسماه النحويون «أحكام الكلمة في حالة التركيب».

ويتضح أيضاً محتوى مفهوم «تركيب كلامي». فالتركيب الكلامي يتألف من لفظ ومعنى غير منفصلين، ولا يُدرسان في علم التركيب الوظيفي إلا ملتحمين.

2-3 علم البيان بمنظور علم التركيب الوظيفي

يرى القزويني أن علم البيان هو «علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[40].

ويرى السكاكي أنّه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان؛ ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه».

فالقزويني والسكاكي يشتركان في اعتبار موضوع علم البيان هو دراسة علاقة «المعنى الواحد» بـ «طرق مختلفة»؛ فالطرق ألفاظ مساغة للتعبير عن دلالات. ولا يخفى أنّ المقصود بالدلالات هو ما يحتويه «المعنى الواحد».

أمّا هدف المتكلّم من ربط المعنى الواحد بِ «طريقة» ما فهو التوصل إلى إيضاح الدلالة التي ينبغي إيصالها إلى السامع. ويميّز السكاكي، بشكل واضح، بين «زيادة» و«نقصان» في وضوح الدلالة على «المعنى الواحد». فـ «الطرق المختلفة» غير متساوية في قدرتها على إيضاح دلالة «المعنى الواحد». و«المُراد من الكلام»، أي قصد المتكلّم، هو ما ينبغي على المتكلّم النجاح في إيصاله إلى السامع. ويمكن إظهار التفاوت بين «الطرق المختلفة» في التعبير عن «المعنى الواحد»، فهذه الطرق تتراوح، بالنسبة لما تُنتجه من فهم عند السامع، بين أقصى «الزيادة» وأقصى «النقصان» في وضوح الدلالة.

وفي رأينا ليس من فرق بين ما عناه السكاكي بـ «المعنى الواحد» و«المراد من الكلام». فقصد المتكّلم يكون واحداً كما أنّ المعنى واحد. أو بكلمة أخرى يفترض السامع حين يتلقى كلاماً أنَّ مُرسِل هذا الكلام لديه قصد - أو مراد - من النطق به. ومحتوى هذا القصد أو - المراد - هو «المعنى الواحد» الذي اختار المتكلّم طريقةً ما في التعبير عنه، ولا بدّ من ملاحظة **فرقين أساسيين بين علم البيان وعلم المعاني**:

أ - فعلم البيان لا يتناول بشكل مباشر دراسة العلاقة بين المعنى والحال - مقتضى الحال -، ولا دراسة العلاقة بين طرق التعبير والحال؛ فالحال من مقوّمات التواصل بين المتكلّم والسامع - انظر رسم مقومّات البلاغة فقرة 3-2 -. ولكن علم البيان لا يتناوله بشكل مباشر، إذ إنّ هذا الأخير لا

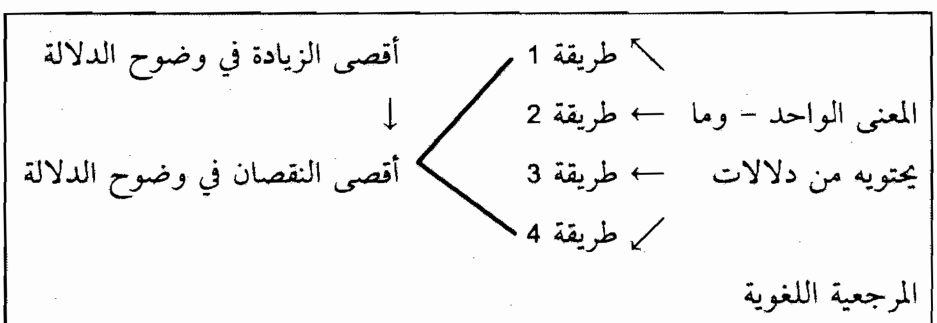
يتناول بشكل مباشر ما هو خارج عن اللغوي، في حين أنّ علم المعاني يُدخل الحال في موضوع دراسته.

ب - بطبيعة الموضوع المباشر الذي يتناوله علم البيان، يفصل هذا الأخير بين المعنى أو الدلالات من جهة، وطرق التعبير أو الألفاظ من جهة أخرى. فالوحدات الصغرى لعلم البيان دلالات صغرى من ناحية المعنى وألفاظ تعبّر عنها من ناحية اللفظ، **في حين أنّ علم المعاني لا يفصل بين الألفاظ ودلالاتها، فهو يتناول التركيب الكلامي باعتبار اللفظ والمعنى غير منفصلين بعضهما عن بعض فيه.**

فعلم المعاني يفصل بين التركيب الكلامي من جهة، والحال من جهة أخرى. وما يمكن أن تكونه الوحدات الصغرى في علم المعاني هو **تراكيب كلامية** صغرى من جهة اللغة، وأحوال من جهة ما هو خارج عن اللغة.

وباعتبار أنّ كل تركيب كلامي يتكوّن من لفظ ومعنى، نرى أنّ علم البيان يتناول جزءاً من موضوع علم المعاني؛ فيدرس علاقة المعنى باللفظ داخل تراكيب الكلام.

ولا بدّ في هذه الحالة أيضاً من أن **يحتكم المتكلم والسامع إلى المرجعية اللغوية** لمعرفة الطريقة التي توصل إلى «أقصى الزيادة» في وضوح الدلالة عند التعبير عن المعنى الواحد. ونلخص ما ذكرناه في هذه الفقرة بالرسم الآتي:



(الطريقة هي مجموعة ألفاظ للتعبير عن دلالات المعنى الواحد)

رسم (6)

ولكن لا يعني هذا أن علم البيان داخل في علم التركيب الوظيفي؛ لأن الوحدات الصغرى التي يحتويها هذا الأخير هي مستفردات ذات وظيفة تركيبية وليست مجرّد دلالات أو ألفاظ.

3-3 علم البديع بمنظور علم التركيب الوظيفي

يرى القزويني أنّ علم البديع «هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة[41].

ويرى السكاكي أنّه دراسة ما «. . . . يكسو الكلام حلّة التزيين، ويُرقّيه أعلى درجات التحسّن». وتنقسم وجوه تحسين الكلام إلى قسمين، قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ[42].

ويظهر من تحديد القزويني أنّ علم البديع يفترض وجود علم المعاني وعلم البيان؛ إذ إنّ رعاية المطابقة - وهي موضوع علم المعاني - ووضوح الدلالة - وهي موضوع علم البيان - تسبقان «وجوه تحسين الكلام». ونفهم من ذلك أنّ دراسة اللغوي للمطابقة بين التركيب الكلامي والحال، ودراسة الطرق المختلفة التي يعبّر بها عن المعنى الواحد تسبقان دراسة وجوه تحسين الكلام.

ويُبيّن تحديد القزويني أنّ موضوع علم البديع الـ «حُلة» التي يتزّين بها الكلام. وكأن موضوع علم البديع ليس أساسياً بالنسبة لعمليّة التواصل بين المتكلّم والسامع. فلا تعوّق عملية التواصل إن لم يأخذ المتكلّم بقواعد البديع، فيكفيه أن يطابق كلامه مقتضى الحال، وأن يختار الطريقة الفضلى للتعبير عن مراده كي يتمّ التواصل؛ أي لكي يفهم السامع قصد المتكلّم ومحتوى كلامه.

وبذلك يتبين لنا أنّ علم البديع يهتم بجمالية الكلام؛ من حيث معناه، ومن حيث لفظه.

وإذا اعتبرنا أنّ المرجعيّة اللغوية، للغة ما، تتضمّن جميع القواعد، التي تسمح للمتكلّم والسامع بالتواصل الكلامي، ولا شيء غير هذه القواعد، يكون موضوع علم البديع والقواعد التي يكتشفها واقعين خارج المرجعيّة اللغوية.

وتقوم بين علم المعاني وعلم البيان من جهة وعلم البديع من جهة أخرى علاقة تراتبية تُوجب على محلل اللغة الخوض في علم المعاني وعلم البيان قبل الخوض في علم البديع؛ إذ لا يجوز أن نبحث في وجوه تحسين تركيب كلامي ما، إن لم يكن هذا التركيب في الدرجة الأولى مستوفياً شروط المطابقة لمقتضى الحال وشروط وضوح الدلالة.

ويمكن إقامة علاقة تراتبية أيضاً بين الإفادة من جهة والاستحسان من جهة أخرى. **«الإفادة» تخص تحديداً علمي «المعاني والبيان»؛ لأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال يفيد السامع، وإيضاح الدلالة يفيده كذلك**. كما أن اقامة المتكلم بين مستفردات المُرسَلة علاقة تواجب صحيحة؛ أي تخضع للمرجعيّة اللغوية المشتركة بينه وبين السامع، يسهم إسهاماً أساسياً في إفادة السامع.

وبالرغم من أنه يمكن القول أنّ السامع يستحسن الكلام عندما يراه مطابقاً لمقتضى الحال أو عندما يرى أن الدلالة واضحة، من الأفضل أن نحصر قصدنا من استعمال مفهوم «الاستحسان» في أقصى ما يعبّر عنه هذا المفهوم؛ أي استحسان السامع لجمالية الكلام. **وبذلك يكون ناتج تطبيق المتكلّم لقواعد علم التركيب الوظيفي وقواعد علم البيان، إفادة السامع. ويكون ناتج تطبيق المتكلم الأساليب التي يفضّلها علم البديع، استحسان السامع للكلام.**

ونخلص إلى القول أن علم البديع لا يدخل في علم التركيب الوظيفي. فما لا يدخل أصلاً في المرجعيّة اللغوية لا يمكن أن يكون جزءاً من علم التركيب الوظيفي. أضف إلى ذلك أن علم البديع لا يشتمل على وحدات صغرى معيّنة تختص به.

خلاصة

ويظهر في ما بيناه **أن** إيلاء الأهمية الأساسية في التحليل النحوي للإعراب وجعل تعليل وجود أنواع الإعراب هدف النظرية النحوية، **دفع اللغويين العرب**

إلى فصل علوم المعاني والبيان والبديع مجتمعةً عن علمي «الكلمة في حالة الإفراد» و«الكلمة في حالة التركيب» المشمولين بعلم النحو.

ولقد برهنا أن اشتراك علم «الكلمة في حالة التركيب» وعلم المعاني في الموضوع الذي يتناولانه - وهو «القول المفيد»، واشتركهما في طبيعة الوحدات الصغرى التي يتناولانها - وهي المستفردات ذات الوظيفة التركيبية، والتي لا يفصل بين دالِّها ومدلولها -، يجعلهما جزأين لعلم واحد هو علم التركيب الوظيفي. والمكونات الأساسية التي يربط بينها هذا العلم هي: المتكلم والمُرسل والحال والمرجعية اللغوية. ويدرس هذا العلم المستفردات ذات الوظيفة التركيبية من حيث إنّ واحدها يستوجب الآخر، ومن حيث ارتباطها بالحال. وبالرغم من اشتراك علم التركيب الوظيفي وعلم البيان في تحديد المرجعية اللغوية التي يستعملها المتكلم لإفادة السامع، فإن علم البيان لا يدخل في علم التركيب الوظيفي، لأنّ وحداته الصغرى ليست مستفردات، ولا يدخل علم البديع في علم التركيب الوظيفي؛ لأن أساليبه لا تدخل في المرجعية اللغوية.

ومن نافلة القول أن علم الصوتيات - بنوعيه: الحسي والوظيفي - لا يدخل في علم التركيب الوظيفي؛ فوحداته الصغرى - كاللافظ والصامت والصائت - لا تتكوّن من دالٍّ ومدلول، وليست تركيبية بالمعنى الذي قصدناه.

الهوامش والمراجع

(1) الأفهوم مصطلح نظري عام يسمح تطبيقه على المعطيات بتنظيمها وربط بعضها ببعض. ونميز في بحثنا بين أفهوم (concept) ومفهوم (notion).

فالأفاهيم أدوات للوصول إلى المعرفة، أما المفاهيم فهي حصائل المعرفة العلمية. بمعنى أنّ استعمال الأفاهيم كأدوات علمية يسمح ببلورة مفاهيم معينة. وعلى هذا تكون مصطلحات «العلم» و«النحو» و«البلاغة» و«المستفرد» و«الإعراب» أفاهيم. وتكون مصطلحات «الاستحسان» و«الإفهام» و«السياق» و«الأثر» و«المتكلم» و«المستمع» مفاهيم.

ونجد على وزن «مفهوم»، «معلوم» و«مضروب» و«مسروق» إلخ. وورد في لسان العرب، لابن منظور، «... ويقال للسطر من النخيل: أسلوب. وكل طريق ممتدّ، فهو أسلوب. والأسكوب: الهطلان الدائم. وماء أسكوب أي جار». (لسان العرب. مج (1) ص 470-471). وورد أيضاً «.... أقانيم واحدها أُقنوم. قَنِم أُقنوم». (لسان العرب، مج 2، ص 470).

وقياساً على ما ورد في لسان العرب، يمكن اشتقاق أُفهوم وجمعها أفاهيم من فَهِم. كما يظهر من كلام ابن منظور أنّ وزن «أفعول» يفيد الامتداد والديمومة.

وليست هذه الدلالة ببعيدة عن تحديدنا لِ «أفهوم»؛ إذ إنّ «الأفاهيم» باعتبارها أدوات علميّة للوصول إلى المعرفة، يمتد تأثيرها ونتائج تطبيقها إلى جميع أجزاء المنظومة - System - التي تدخل فيها.

ولقد استعمل العديد من الكتاب «أفهوم» و«مفهوم» بالمعنى الذي قصدنا، ومن المؤلفات والترجمات التي وردت فيها ما يأتي:

- جيل دولوز، وفلكس غتاي: ما هي الفلسفة، ترجمة ومراجعة وتقديم مطاع صفدي. وفريق مركز الإنماء القومي، بيروت: مركز الإنماء العربي والمركز الثقافي العربي، 1997.

- زيادة، معن (رئيس التحرير): الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، مج 1: الاصطلاحات والمفاهيم، 1986، مادة «مفهوم وأفهوم»، ص 768-770.

- سروج: هيغل والهيغليه، ترجمة أدونيس العكرة، بيروت: دار الطليعة، 1995.

- مجلة الفكر العربي، الذكرى المئوية الثانية لنقد العقل المحض. بيروت: عدد 48، 1987.

(2) التهانوي، محمد علي بن علي بن محمد المتوفي بعد 1158هـ: كشّاف اصطلاحات الفنون، بيروت: دار الكتب العلمية، مج 3، باب العين المهملة.

(3) الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد المتوفي سنة 1108م: مفردات ألفاظ القرآن، بيروت: دار القلم، 1992، مادة علم.

(4) مفردات ألفاظ القرآن، مادة درك.

(5) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، مجهول تاريخ الوفاة: الفروق اللغوية، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، ص 62-64.

(6) الزين، عبدالفتاح: قضايا لغوية في ضوء الألسنية، بيروت: دار الجيل، 1987، الفصل الأول.

(7) مفردات ألفاظ القرآن «عرف».

(8) ويحتمل نص الأصفهاني تفسيراً آخر، وهو أن يكون معنى «العلم بذات الشيء»، العلم بجوهره من غير اعتبار لعلاقته بسواه؛ فيكون الفرق شاسعاً بين الضرب الأول من العلم والمعرفة. وعلى هذا التفسير يكون الأصفهاني قد ذكر ضرباً من العلم لم يذكره أبو هلال العسكري، وهو العلم بذوات الأشياء، دون اللجوء إلى تفنيد صفاتها؛ لأن هذه الأخيرة لا أثر لها في تحديد ذات الشيء فهي عارضة وحسب. ويؤيد هذا التفسير ما ذكره الأصفهاني في تحديده لـ «المعرفة والعرفان». فيرى أنّ «المعرفة إدراك الشيء بتفكر وتدّبر لأثره»، وأن «معرفة البشر لله هي بتدبر آثاره دون إدراك ذاته»، وأن «المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصّل إليه بتفكر». وعلى أساس هذا التحديد لا يحتاج العلم الحقيقي إلى تفكّر ولا يحتاج إلى تدّبر أثر فهو إدراك ذات الأشياء بغير واسطة. ويبعدنا هذا عن المنهج العلمي اللغوي؛ لأن فروع البحث اللغوي لا تكون إلا إذا تناولت الكلام، والكلام مجموعة ظواهر لغوية؛ أي أثر يُحدثه المتكلّم بفعل تكلمه.

(9) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، المتوفي 711هـ: لسان العرب. بيروت: دار صادر، بدون تاريخ، ج 5، ص 54.

(10) Milner, Jean-Claude: Introduction à une science du language. Paris: Seuil 1989. p 265-268.

(11) انظر على سبيل المثال:

- Lerot, Jacques: Précis de linguistique générale. Paris: Editions se Minuit 1993. Ch. 1.

(12) أبو حيّان الغرناطي، محمد بن يوسف المتوفي 1344م. نحوي، عُدّ من أعظم نحاة عصره، من مؤلفاته «البحر المحيط».

(13) السيوطي، جلال الدين، المتوفي 1505م: همع الهوامع، الكويت: دار البحوث العلمية، 1980، جـ 6، ص 228-229.

(14) ابن هشام، عبدالله بن يوسف المتوفي 1360م: شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. لم يُذكر مكان النشر ولا دار النشر، بدون تاريخ، ص 23.

(15) القرآن الكريم، سورة البلد، الآيات 11-15.

(16) وهبه، طلال: الفعل لا يعرب، كلمة البلمند. لبنان: جامعة البلمند، عدد 2، تموز 1995 أ 9-14.

(17) ابن جنى، أبو الفتح عثمان المتوفي 1002م: الخصائص، حققه محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ص 34.

(18) ابن عقيل، عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري المتوفي 769هـ: شرح ابن عقيل، حقّقه، محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، 1965، ج 2، ص 529.

(19) همع الهوامع، جـ 6، ص 228.

(20) انظر:

- Saussure, Ferdinand de: Cours de linguistique générale. Paris: Payot 1977, P. 97-103. Premiére édition: 1916.

(21) انظر

- Bloomfield, L.: Language New York, Holt, 1933.

(22) انظر على سبيل المثال:

Lyons, John: linguistique générale, introduction à la linguistique théorique.

Traduit de l'anglais par F. Dubois-Charlier. Paris, Larousse 1970, p 77-178.

(23) يستند ما ذكرناه في هذا المقطع إلى بحث بالإنكليزية لطلال وهبه:

wehbe, Talal: The questioning of the pronoun agent paradigms, set by Traditional Arabic Gramman.

Kalimat Al-Balamand - Linguistique - Lebanon: University of Balamand, Numéro 3- Février 1996.

ما نستنتجه من بحثه: أن اللوافظ -phonemes- المشتركة لمضارع «شرب»، أو تحقيق مستفرد، هي: فتحة + ش + ر + فتحة + ب. وما يزاد عليها إما أن يكون علامة تطابق بين الفعل والفاعل؛ كالياء في «يشرب». وإما أن يكون علامة إعراب، كالنون في «يشربون»، وإما أن يكون ضميراً؛ كواو الجماعة وألف المثنى. أما اللوافظ المشتركة لأمر «شرب»، أو تحقيق مستفرد، هي: كسرة + ش + ر + ب. واللوافظ المشتركة لماضي «شرب»، أو تحقيق مستفرد، هي: ش + فتحة + ر + كسرة + ب. وتحقيقات مستفردات المضارع والأمر والماضي، فكلها مشتق من الجذر الثلاثي: ش + ر + ب.

(24) بالنسبة لترجمة مصطلح «ذريعيات» عن الفرنسية والإنكليزية، انظر: الفهري، عبدالقادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية، بغداد: دار توبقال للنشر، جـ 2، ص 265.

(25) همع الهوامع جـ 1، ص 4.

(26) انظر:

- Malm KJAER, Kirsten (edited by): The Linguistic Encyclopedia: London and New York, Routledge, 1995.

للاطّلاع على مناقشة عامة لأحوال المستفرد (ص 314-325)، ولتحديد مفصّل للمستفرد المتحقّق بصفر لفظي (ص 314-318).

(27) همع الهوامع، ص6.

(28) The Linguistic Encyclopedia, op et، ص 6.

(29) الرضي، الإمام المشهور المتوفي 684هـ.

(30) همع الهوامع. جـ 1.

(31) The Linguistic Encyclopedia, op cit. ص 39.

(32) همع الهوامع: الموضع السابق.

(33) De Saussure، المرجع السابق، ص 97-103.

(34) الجاحظ، عثمان بن بحر، بن محبوب، المتوفي 255هـ: البيان والتبيين، بيروت: دار صادر، بدون تاريخ، ص 91-100.

(35) الجرجاني، القاهرة، المتوفي 1087: دلائل الإعجاز، حقّقه محمد رشيد رضا، بيروت: طبعه محمد علي صبيح، الطبعة السادسةد 1960، ص 51.

(36) القزويني، الخطيب محمد بن عبدالرحمن المتوفي 1338م: التلخيص في علوم البلاغة، بيروت: بدون تاريخ، ص 37.

(37) السكاكي، يوسف بن أبي بكر المتوفي 1229م: مفتاح العلوم، بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، ص 70.

(38) التلخيص في علوم البلاغة، ص 235-236.

(39) التلخيص في علوم البلاغة، ص 343.

(40) مفتاح العلوم، ص 179.

❋ ❋ ❋